

ملخص تنفيذي

# تقرير حالة الحماية الاجتماعية 2025 تحدي الملياري شخص



مجموعة البنك الدولي





ملخص تنفيذي

# تقرير حالة الحماية الاجتماعية 2025

هذا الكتاب، جنباً إلى جنب مع أي محتوى مرتبط أو تحديثات لاحقة، يمكن الوصول إليه على الرابط التالي  
<https://hdl.handle.net/10986/42841>.



امسح لرؤية جميع العناوين في هذه السلسلة.

ملخص تنفيذي

# تقرير حالة الحماية الاجتماعية 2025

---

تحدي الملياري شخص

يضمن هذا الكتيب الملخص التنفيذي من تقرير حالة الحماية الاجتماعية لعام 2025: تحدي الملياري شخص (DOI: 10.1596/978-1-4648-2156-1).  
وقد نشره ستناح نسخة للتقرير النهائي الكامل بصيغة PDF على الموقع التالي <https://openknowledge.worldbank.org/>  
نسخة مطبوعة من الموقع التالي: <http://amazon.com> يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب لغرض الإستشهاد، وإعادة الإنتاج، والتعديل.

2025 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي  
1818 H Street NW, Washington, DC 20433  
هاتف: 1000 – 473 – 202، موقع الإنترنت [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

بعض الحقوق محفوظة

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلاً باللغة الإنجليزية بعنوان **[[العنوان باللغة الإنجليزية]]** في **[[السنة]]**. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي. هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسمايات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيماً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظ على نحو محدد وصریح.

الحقوق والأدون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> (CC BY 3.0 IGO) وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ أو توزيع أو تعديل هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

**إسناد العمل إلى المؤلف** – يرجى إسناد هذا العمل كالتالي: هنا بريكسي، وإيلين لست ومايكل ولوكوك، 2025. "الثقة، والصوت والحواجز: التعلم من قصص النجاح المحلية في تقديم الخدمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". كتيب النظرة العامة. البنك الدولي، واشنطن دي. سي. الترخيص: إسناد المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

**الترجمات** – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من عمل البنك الدولي، وينبغي ألا تعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

**التعديل** – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا تعديل لعمل أصلي للبنك الدولي. وجهات النظر والآراء المعبر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده. وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

**محتوى الطرف الثالث** – البنك الدولي لا يملك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعوي قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح إعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

وجميع الإستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، يجب أن توجه إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي. بريد الكتروني:  
World Bank Publications, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA;  
e-mail: [pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org).

توضيح الغلاف: إسرائيل مينديز، البنك الدولي  
تصميم الغلاف: إيفانا جورجينا لوكومانديز، البنك الدولي

# المحتويات

1	ملخص تنفيذي
2	مجالات عمل السياسات
5	تسريع انتشار الحماية الاجتماعية الأقوى والأفضل
5	ملاحظة





## ملخص تنفيذي

وعلى مدى العقد الماضي، قامت الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتغطي رقما قياسيا بلغ 4.7 مليار شخص. حيث يعيش الآن ثلاثة من بين كل أربعة أشخاص في هذه البلدان في أسر تستفيد من برامج الحماية الاجتماعية أو يمكنها الحصول على الحماية الاجتماعية من خلال الاشتراكات. ولم يكن تحقيق ذلك بالأمر الهين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادات القياسية في نطاق التغطية، لا يزال هناك 1.6 مليار شخص في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل محرومين من الحماية الاجتماعية. أما بالنسبة لـ 400 مليون شخص الآخرين، فإن المنافع التي تقدمها هذه البرامج ضئيلة للغاية لدرجة أنها قد لا تساعد هؤلاء الأشخاص على الإفلات من براثن الفقر أو تخفيف وطأة الصدمات غير المتوقعة والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد.<sup>1</sup>

وتظهر البيانات الواردة من 73 دولة منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل التي تم فحصها في هذا التقرير أنه بين عامي 2010 و2022، وسعت أنظمة الحماية الاجتماعية في هذه البلدان نطاق تغطيتها بمتوسط 10 نقاط مئوية، من 41% إلى 51% من سكان هذه البلدان. وكان التوسع أكبر بين الفقراء في البلدان المنخفضة الدخل الذين زادت تغطيتهم بمتوسط قدره 17 نقطة مئوية.

ومع ذلك، فإن الرحلة لم تنته بعد. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال الحصول على الحماية الاجتماعية طموحا وليس واقعا لعدد كبير جدا من الناس. وبمعدلات النمو الحالية، سيستغرق الأمر 18 عاما أخرى حتى تغطي برامج الحماية الاجتماعية من يعيشون في فقر مدقع تغطية كاملة، و20 عاما أخرى لتغطية أفقر 20% من الأسر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. والوضع متردي بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل حيث لا تصل نظم الحماية الاجتماعية إلا إلى شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص في المتوسط، على الرغم من الزيادات الكبيرة في التغطية. وحتى في البلدان متوسطة الدخل الأدنى، فشلت أنظمة الحماية الاجتماعية في الوصول إلى أكثر من نصف السكان.

وتتحمل هذه الأسر التي يتعذر الوصول إليها، وهي في الغالب من بين أشد الأسر فقرا، عبئا غير متناسب من القيود التي تمنعها من الإفلات من براثن الفقر، وتحمل الصدمات والأزمات، و التعامل مع عدم اليقين في عالم سريع التغير. ويعيش الكثير من هذه الأسر في مناطق هشة ومتأثرة بالصراع أو مناطق جوع تتركز في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

## مجالات عمل السياسات

واستنادا إلى الدروس المستفادة من التقدم المحرز على مدى عشر سنوات، يسلط هذا التقرير الضوء على أربعة مجالات عمل على صعيد السياسات يمكن للحكومات تبنيها لتعظيم منافع الحماية الاجتماعية الكافية للجميع، وهي:

1. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لمن هم بحاجة إليه
2. تحسين كفاية دعم الحماية الاجتماعية
3. بناء أنظمة لتقديم الحماية الاجتماعية مقاومة للصدمات
4. تعظيم تمويل الحماية الاجتماعية.

### توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل المحتاجين

تكون تغطية برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية الموجهة، ومزايا الإعاقة، والمعاشات التقاعدية، وبرامج الشمول الاقتصادي، و برامج سوق العمل، وإعانات البطالة، في أدنى مستوياتها غالباً في المناطق الأكثر احتياجاً، حيث تعاني أفقر الأسر في البلدان الفقيرة من ضعف الوصول إلى هذه البرامج. بينما توفر برامج الحماية الاجتماعية تغطية شبه كاملة للأشخاص الواقعين تحت خط الفقر المدقع في البلدان مرتفعة الدخل، تنخفض هذه التغطية إلى نحو ثلثي الفقراء في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وإلى ما يزيد قليلاً على الربع فقط في البلدان منخفضة الدخل.

سيعتمد التوجه نحو مستويات أعلى من الحماية الاجتماعية على السياق العام لكل بلد بحسب قدراتها وحيزها المالي. ونظراً لحجم الاحتياجات والموارد المحدودة، ينبغي للبلدان منخفضة الدخل التركيز على توسيع نطاق التحويلات النقدية غير القائمة على الاشتراكات و برامج الشمول الاقتصادي للفقراء، التي تقدم دعماً متعدد الأوجه للأسر الفقيرة لزيادة دخولها وأصولها بشكل مستدام. وينبغي لهذه البلدان أيضاً أن تعمل على ضمان إمكانية التوسع السريع لتغطية التحويلات النقدية عند وقوع الصدمات. وفي البلدان المتوسطة الدخل، يجب أن يظل سد الفجوات المتبقية في التغطية أولوية. وفي الوقت نفسه، قد تمتلك بعض البلدان المتوسطة الدخل أيضاً القدرات والموارد اللازمة لتوسيع نطاق برامجها للحماية الاجتماعية والاستثمار في برامج التوظيف، والتأمينات الاجتماعية (بما في ذلك القطاع غير الرسمي)، والخدمات الاجتماعية.

وسيكون من الضروري وجود أنظمة قوية لتقديم الخدمات، مثل السجلات الاجتماعية الديناميكية، وأنظمة الدفع الرقمية، والأنظمة الرقمية لإدارة البرامج، لدعم التوسيع الفعال والمستدام لتغطية الحماية الاجتماعية. وتضمن أنظمة تقديم الخدمات القوية والمنسقة تنسيقاً جيداً وصول المساعدات إلى من يحتاجون إليها عندما يحتاجون إليها. وهذه الأنظمة ضرورية في الأوقات العادية، لكنها تدعم أيضاً الاستجابات الفعالة أثناء الصدمات والأزمات. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن بعض البلدان قد قطعت خطوات كبيرة في تطوير أنظمة تقديم الحماية الاجتماعية لديها على مدى العقد الماضي، فإن بلدانا أخرى لا تزال تفتقر إلى العناصر الأساسية مثل السجلات الاجتماعية. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها هذه العناصر، فإن تغطيتها وأدائها مازال بحاجة إلى تحسين.

## تحسين كفاية دعم الحماية الاجتماعية

غالباً مستوى دعم الحماية الاجتماعية لا يوفر الدعم الكافي للأسر المحتاجة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وتؤدي التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وعلى أساس النوع الاجتماعي في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية إلى حرمان أشد الناس فقراً وضعفاً. وقد شكلت المساعدات الاجتماعية، على عكس الأشكال الأخرى من دعم الحماية الاجتماعية، الركيزة الأساسية لتوسيع نطاق الحماية في جميع أنحاء العالم، لكن التحويلات المالية غالباً ما تكون عند مستويات منخفضة. ففي البلدان منخفضة الدخل، تمثل التحويلات في المتوسط 11٪ من الدخل الضئيل بالفعل للفقراء. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك تفاوتات شاسعة داخل الفئات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن برامج الحماية الاجتماعية تغطي عموماً نسبة مئوية أعلى من النساء مقارنة بالرجال، فإن المستفيدات يحصلن عادة على مبالغ تحويلات أقل. وفي عينة من 27 بلداً، خلص هذا التقرير إلى أنه مقابل كل دولار من التحويلات التي يتلقاها الرجال، لا تتلقى النساء سوى 81 سنتاً.

غير أن تعزيز كفاية الحماية الاجتماعية يتجاوز بكثير مجرد سخاء المنافع. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية قادرة على تقديم دعم موجه للمحتاجين، ومصمم خصيصاً لمعالجة مواطن هشاشتهم المحددة، في الوقت المناسب. ولا يمكن لأي برنامج بمفرده تحقيق ذلك. ولذلك، من المهم أن تقوم البلدان مع تطورها ونموها بتوسيع نطاق البرامج التي تقدمها بمرور الوقت.

فعلى سبيل المثال، يكون عرض برامج سوق العمل والتوظيف ونطاق تغطيته محدوداً في معظم البلدان، مما يؤثر في قدرة هذه البرامج على مساندة الناس في بحثهم عن فرص عمل أفضل. وتصل هذه البرامج إلى 5٪ من السكان في المتوسط، وحتى في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل التي تتمتع عادة بتغطية أكبر، فإن الإنفاق على مثل هذه البرامج لا يتجاوز 0.23٪ من إجمالي ناتجها المحلي. ومع ذلك، يمكن لبرامج سوق العمل والتوظيف أن تعطي تعزيزات طويلة الأجل لدخل الناس ورفاهتهم. فعلى سبيل المثال، أظهرت تقييمات برامج الشمول الاقتصادي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قدرة هذه البرامج على زيادة دخل المستفيدين وأصولهم بشكل مستدام.

وبالمثل، لا تزال التأمينات الاجتماعية لا تغطي العديد من الأشخاص الذين لديهم القدرة على الاشتراك، وخاصة العاملين منهم في القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم من عدم تغطية الخدمات الاجتماعية في هذا التقرير، فإنها تلعب دوراً أساسياً في معالجة المصادر غير المالية للهشاشة.

ومن الضروري أيضاً دمج الدعم عبر البرامج من خلال الإدارة الفعالة للخدمات الاجتماعية لأن الناس غالباً ما يواجهون العديد من مواطن الهشاشة، ومن ثم فإن الدعم المنسق متعدد الأوجه من خلال البرامج المختلفة غالباً ما يحقق أثراً فائقة. لكن التكامل يتوقف مرة أخرى على أنظمة تقديم خدمات قوية. وبدون بيانات آنية، وبروتوكولات إحالة، وهياكل حوكمة قوية، لا يمكن تزويد الناس بالدعم الذي يحتاجون إليه في الوقت المناسب.

## بناء أنظمة للحماية الاجتماعية قادرة على تحمل الصدمات

الكوارث والصدمات والأزمات التي طال أمدها تجعل الفقراء أكثر فقراً ويمكن أن تدفع الأسر الميسورة الحال إلى براثن الفقر. ويحتاج الناس أيضاً إلى المساندة خلال التحولات الحياتية والاقتصادية التي تؤثر على سبل كسب أرزاقهم، مثل الشيخوخة والرقمنة والتحول الأخضر. وفي مواجهة الصدمات والأزمات والتحويلات المتكررة على نحو متزايد، تلجأ الحكومات إلى أنظمة الحماية الاجتماعية لديها للاستجابة للأحداث المحلية والتغيرات العالمية من خلال تعزيز قدرة الأسر على الصمود وتقديم دعم أكثر ملاءمة وأسرع للأسر المتضررة.

ولذلك يجب أن تستمر عملية بناء أنظمة لتقديم الحماية الاجتماعية تكون واقية من الصدمات و التحولات المفاجئة. وخلال جائحة كورونا، تمكنت البلدان التي استثمرت أكثر في تقوية أنظمتها للحماية الاجتماعية من الاستجابة بوتيرة أسرع وأكثر فعالية. لكن تقوية الأنظمة ليست سوى نصف المهمة. ويجب على البلدان الاستمرار في دمج سمات التصميم القابل للتكيف والاستجابة للصددمات في البرامج القائمة، على سبيل المثال من خلال الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والسجلات الاجتماعية الديناميكية التي تسهل سرعة تحديد الأشخاص وتسجيلهم عندما يحتاجون إلى الدعم، وتطوير منتجات التأمين لتقديمها من خلال نظام الحماية الاجتماعية، ووضع القواعد اللازمة لتوجيه توسيع نطاق البرامج إلى المناطق المتضررة من الصدمات والأزمات. وتحويل قابلية التأثر بالمناخ الجغرافي إلى معيار أهلية للحصول على الدعم من خلال التحويلات النقدية و برامج سوق العمل.

### تحسين تمويل الحماية الاجتماعية

ولن يتسنى إجراء أي من الإصلاحات المذكورة أعلاه بدون تمويل كاف. ومع ذلك، غالباً ما يكون الحيز متاح في المالية العامة مقيداً، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وتتفق الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل أكثر من 6% من إجمالي ناتجها المحلي على الحماية الاجتماعية، مقابل 3.7% في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وأقل من 2% في البلدان منخفضة الدخل.

ومما لا شك فيه أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل ملياري شخص يفنقرون إلى التغطية أو الذين لا يتمتعون بتغطية كافية سيتطلب زيادة محفظة التمويل، لا سيما في البلدان الأفقر، إما عن طريق زيادة الإيرادات المحلية أو التمويل الخارجي. ويعني هذا أن احتياجات تمويل الحماية الاجتماعية تمثل عنصراً محورياً في إصلاحات سياسة المالية العامة.

وإلى جانب التوسع في تمويل البرامج، يمكن أيضاً تحقيق تقدم كبير في العديد من البلدان، لاسيما متوسطة الدخل منها، في توسيع نطاق التغطية وتحسين الكفاءة من خلال إعادة تخصيص الموارد المتاحة لصالح الفقراء والفئات الأكثر احتياجاً. فعلى سبيل المثال، تحسين استهداف الفقر في برامج المساعدة الاجتماعية الحالية يمكن أن يقضي فعلياً على الفقر المدقع في نصف البلدان التي يقل فيها عدد الفقراء المدقعين عن 20 بالمائة. وبالمثل، فإن استبدال الدعم العيني التراجعي بالدعم النقدي الموجه يمكن أن يخلق حيزاً مالياً للحماية الاجتماعية مع تعزيز الكفاءة والإنصاف. ويتجاوز الدعم المقدم للوقود الأحفوري والزراعة ومصائد الأسماك 7 تريليون دولار سنوياً على مستوى العالم (حوالي 8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي)، وغالباً ما يكون تراجعياً، وغير فعال وباهظ التكلفة وغير سليم بيئياً.

وينبغي أيضاً تحسين مزيج البرامج لزيادة كفاءة التمويل وتعظيم الآثار. ويجب توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين الرسميين وغير الرسميين القادرين على الاشتراك فيه. وللقيام بذلك، سيكون من الضروري السيطرة على دعم التأمينات الاجتماعية والالتزامات غير الممولة، لتجنب مزاحمة الدعم المقدم للفقراء والضعفاء من خلال برامج لا تقوم على الاشتراكات وتمول من خلال الضرائب العامة. ويجب أيضاً إقامة روابط أقوى بين الحماية الاجتماعية و برامج سوق العمل. ويضمن نظام متكامل للحماية الاجتماعية وسوق العمل يسهل الانتقال إلى وظائف أفضل قدر أكبر من الاستقرار المالي للأفراد ويساعد على تقليل الاعتماد لفترات طويلة على البرامج التي لا تستند إلى الاشتراكات.

## تسريع انتشار الحماية الاجتماعية الأقوى والأفضل

لقد حان الوقت لزيادة وتحسين الاستثمار في الحماية الاجتماعية. وتزداد قوة المصاعب العالمية القوية الناجمة عن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والصراعات وتحديات النزوح، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر والمعاناة، ويزيد الطلب على برامج الحماية الاجتماعية وسوق العمل. وتؤثر الاتجاهات العالمية الناشئة أيضاً على الطلب على خدمات الحماية الاجتماعية وتكوينها. وهناك أيضاً تحولات سكانية كبيرة تتجلى في شكل طفرة في أعداد الشباب في بعض البلدان، وتسارع أعداد المسنين في بلدان أخرى كثيرة، وهجرة داخلية ودولية على طول العديد من الممرات. علاوة على ذلك، تؤدي التقنيات الرقمية، والطبيعة المتغيرة للعمل، والحاجة إلى تسريع التحول الأخضر إلى تغييرات عميقة في التوظيف ستطلب استثمارات كبيرة في برامج سوق العمل.

وقد امتد درع الحماية الاجتماعية على نطاق واسع. وهي تغطي الآن عدداً من الناس أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. لكن ذلك لا يؤثر كثيراً على ملياري شخص إما أنهم غير مشمولين بالتغطية أو غير مشمولين بتغطية كافية.

## ملاحظة

1. ويقاس عدم كفاية التغطية في هذا التقرير كنسبة مئوية من الأفراد في أفقر شريحة خمسية في كل بلد يحصلون على مستوى من الدعم يقل عن 20٪ من خط الفقر النسبي (يقاس بدوره بنصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك عند المئين العشرين).

## المراجعة البيئية بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعماً لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريباً على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100%. والألياف المعاد تدويرها في أوراق كتبنا إما غير مُبيضة أو مُبيضة باستخدام عمليات خالية تماماً من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

وللمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

<http://www.worldbank.org/corporateresponsibility>







SKU 33784

مجموعة البنك الدولي 